ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري "دراسة مقارنة"

د. مهاب محمد محمد إبراهيم زيدان
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

ملخص

شهدت منظومة الإدارة الضريبية ثورة من التطوير، وجرى تنفيذ إصلاحات تاريخية تقود إلى توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، على النحو الذي أسهم في زيادة الإيرادات الضريبية خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي ونشاط القطاع الخاص، نتيجة لتفعيل العديد من الإصلاحات الضريبية المُحفزة للاستثمار؛ حيث بذلت الحكومة المصرية جهودًا مُثمرة في بناء نظام رقمي متكامل لرفع كفاءة الإدارة الضريبية، بما يسهم في تطبيق نظام "موحد" للفحص والإجراءات الضريبية، وإتاحة الخدمات للممولين إلكترونيًا دون الحاجة للذهاب إلى المأموريات. وترتكز هذه الجهود على إطارين أساسيين يتعلقان بتطوير السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، وما يتضمنه ذلك من محاور فرعية، مثل تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، وميكنة إجراءات السداد والتحصيل، وتطبيق التحول الرقمى من خلال منظومة الفواتير والإقرارات الضريبية الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري، مما يسهم في تعزيز مبدأ الحوكمة وحسن إدارة موارد الدولة على نحو انعكس على جدارة آليات تحصيل الإيرادات الضريبية. كما تناولت هذة الدراسة العديد من التجارب العالمية والعربية على كيفية رقمنة النظام الضريبي.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

أولاً: مقدمـــــة

تمضي الدول المتطورة بخطى سباقة نحو تبني التقنيات الرقمية، مثل الخدمات السحابية والبيانات الضخمة وتحليلها، بما يشجع الدول النامية على أن تحذوا حذوها، والتي وصلت إلى قناعة بأن التحول الرقمي أمر ضروري لا مفر منه لكي تكون في الصدارة، أو السير في الطريق الصحيح نحوها، ولا شك أن إدراكها لأهمية هذه القوى الجديدة في عالم الأعمال، والتكيف معها، سيعزز ازدهارها ونموها، في حين أن إغفالها ذلك وفشلها في التكيف مع المتغيرات سيهدد وجودها.

✍ **إلا أن هذه التقنيات الرقمية تمثل تحديًا كبيراً** بالنسبة للكثير من الدول، والتي تعاني من صعوبة اللحاق بركب الثورة الرقمية وتعويض ما فاتهم، وعلى غرارهم الدول النامية، التي تشهد تراجعًا في المجال الرقمي بصفة عامة.

✍ **وتعبر رقمنة النظام الضريبي أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة. وبالتالي فرضت على الحكومات تحسين جودة الخدمات الضريبية واستخدام البيانات العامة والشخصية؛ وأيضًا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي. **وبالتالي فرقمنة النظام الضريبي** يساهم بشكل أو بأخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائدات الإضافية بأقل جهد وفي وقت أقل ممكن، وعليه فقد ساهمت رقمنة الضرائب في مصر على إعطاء دفعة قوية شكلت خيار إستراتيجي أساسي يسعى لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية الحديثة، وتجاوز الطابع التقليدي من الإجراءات الضريبية المعول بها وجعل الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية أكثر مرونة ودقة.

✍ **فسياسة التحديث والتجديد التي تنهجها الدولة المصرية للتغلب على العديد من المشاكل الضريبية** أصبحت متجاوزة في ظل رقمنة الإدارة الضريبية، والإنخراط في التحول الرقمي الذي فرضته العولمة والانفتاح على السوق الحرة. **حيث أتاحت الرقمنة الضريبية** الفرصة للكشف عن التهرب الضريبي، والتخفيف من حجم العبء على الموظفين المكلفين بالضريبة، وحرصت على الالتزام التام بأداء الواجب الضريبي للإدارة الضريبية، والمساهمة في ترسيخ

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

الشفافية والمساواة بين جميع المواطنين دون استثناء. وبالتالي فالحديث عن رقمية النظام الضريبي وأثره على تحقيق العدالة الضريبية أصبح من الموضوعات الضرورية الملحة.

✍ **حيث تمضي الدولة المصرية بخطى ثابتة** في تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية، وذلك من أجل تبسيط وتوحيد وميكنة الإجراءات الضريبية؛ بما يُسهم في التيسير على الممولين، وحوكمة المجتمع الضريبي، ومكافحة الفساد، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وتوفير الضمانات الكافية لاستيداء حق الدولة، والحد من الاقتصاد غير الرسمي، على النحو الذي يُساعد في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية، والوفاء بالتزاماتها نحو المواطنين، حيث إن هذا المشروع يرتكز على المنظومة الضريبية الأساسية إضافة إلى الإقرارات الإلكترونية، والفاتورة الإلكترونية، والإيصال الإلكتروني.

✍ **أن مشروع التحول الرقمي بمصلحة الضرائب** لايمكن اختزاله في مجرد ميكنة الإجراءات، بل يمتد الأمر إلى إرساء دعائم منظومة ضريبية متكاملة من خلال إعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها، وتطوير الغطاء التشريعي والتنفيذي، وتنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين والممولين، وتأهيل الكوادر البشرية، بمراعاة التدرج في التطبيق والتهيئة المبكرة لمجتمع الأعمال وتوفير الدعم الفني المتكامل.

✍ **وشهد عام ٢٠٢٠م**، انطلاقة قوية نحو إنهاء المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية، الذي يحظى بدعم كبير ومتابعة دقيقة من القيادة السياسية، ويستهدف إرساء دعائم منظومة ضريبية أكثر تطورًا، تكون محفزة للاستثمار وترتكز على ترسيخ جسور الثقة مع الممولين؛ باعتبارهم «شركاء التنمية»، وترتقي بمصر لمصاف الدول المتقدمة.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

ثانياً: أهمية الدراســـــة:

✍ **يهدف التحول الرقمي إلى رفع كفاءة الإدارة الضريبية** عن طريق تبسيط الإجراءات على الممولين، والعاملين بالمصلحة، وإتاحة أحدث تكنولوجيا رقمية متطورة في الأعمال الضريبية من خلال موظفين أكفاء، وهيكل تنظيمي مرحلي موحد يتناسب مع أهداف التطوير مما يحقق زيادة فعالية التحصيل الضريبي، وتقليل تكلفة التحصيل.

✍ **أيضًا زيادة الحصيلة عن طريق حصر**، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإحكام السيطرة على التهرب الضريبي الجزئي والكلي، وزيادة فعالية التحصيل عن طريق الوصول إلى العدد الأمثل من المأموريات الذي يؤدي إلى رفع درجات السيطرة، والإحكام على العمل الضريبي، وتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي للمجتمع الضريبي.

ثالثًا: مشكلــة الدراســـــة:

✍ **هناك العديد من المشاكل التي تواجه النظام الضريبي** مثل الفجوة كبيرة بين عدد المسجلين ومقدمي الإقرارات الضريبية، والتهرب الضريبي **فمثلاً** قاعدة البيانات للقيمة المضافة تضم حوالي **مائتن وعشرين** ألف ممول، بينما تضم قاعدة بيانات "ضريبة الدخل" ثلاثة ملايين ممول، وبالبحث تبين أن **مائة واثنين وتسعين** ألفا فقط مسجلة، من بينهم **مائة وعشرون** ألف حالة تقدمت بإقرار صفري **(أي ليس عليه ضرائب)**؛ وهو ما يشير إلى أن القيمة المضافة تقوم على **سبعين** ألف ممول فقط، نصفهم أقل مما يقدره النظام وفق منظومة الإقرارات الإلكترونية علاوة على أن **عشرين** في المئة من الفواتير المقدمة وهمية، وأن هناك شركات متخصصة في إصدار مثل هذه الفواتير الوهمية. أيضًا هناك العديد من المنشآت غير مسجلة. كذلك هناك من يقوم بتحصيل ضرائب القيمة المضافة من المواطنين ويمتنع عن توريدها إلى الخزانة العامة للدولة.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

رابعاً: خطـة الدراســـة:

المبحث الأول: ماهيـة التحول الرقمـي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي وأهدافـه.

المطلب الثاني: معوقات التحول الرقمي وسبل التغلب عليها.

المبحث الثاني: رقمنـة المنظومـة الضريبيـة ودوره في تعزيز كفاءة النظام الضريبـي.

المطلب الأول: الفواتير الضريبية الإلكترونية كأحد الأدوار المؤسسية لرقمنة الضرائب.

المطلب الثاني: رقمنة الضرائب في ضوء بعض التجارب الدولية والعربية.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

المبحـــث الأول

مـاهـيـــة التحـول الرقمـي

تمهيد وتقسيم:

✍ **أثرت التحولات الرقمية** غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة، والتي أسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة، امتدادًا لهذه التحولات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تقنيات **مثل الذكاء الصناعي، والبيانات الكبيرة، وسلسلة الكتل (البلوك شين)، والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الأخرى.**

✍ **وقد اتجهت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات** في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وانفاقها بما يحقق أهداف السياسة المالية.

✍ **تتطرق رقمنة المالية العامة** للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي علي صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة **(الإيرادات والمصروفات العامة)** لاسميا من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، **فعلى صعيد** جانب الإيرادات العامة، ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية، فيما ساهمت رقمنة الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، يمكن التحقق منها **مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية**، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

المطلب الأول

مفهوم التحول الرقمي وأهدافه

✍ **تواجه المجتمعات** اليوم تحدي حضاري غير مسبوق لما تحدثه التكنولوجيات الرقمية من تحولات فائقة السرعة على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والمعرفي، وكذا على سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم داخل المجتمعات(**الأسرة، المجتمع المدني....إلخ**) وعلي أشكال التنظيم والقيم الاجتماعية، وكثر الجدل حول التحول الرقمي وأهميته ومردوده على مستقبل المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية.

أولاً: مفهوم التحول الرقمي:

✍ **يشير مفهوم التحول الرقمي Digital Transformation** إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة بمواقع التواصل الاجتماعي، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الكبيرة، والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، مما أفسح المجال لظهور نماذج أعمال جديدة مثل المنصات الرقمية[1].

✍ **وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCAD عام 2015 التحول الرقمي**" بأنه النتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة موحدة على نطاق واسع، وأدت إلى تحسين العمليات التجارية، وتعزيز الابتكار في جميع قطاعات الاقتصاد[2].

✍ **ويعرفه عبدالوهاب غنيم بأنه** عملية انتقال وتحول المؤسسات الحكومية للعمل وفقًا لنماذج الأعمال (**Business Models**)، والتي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، والبنية التحتية المعلوماتية الذكية، والمبنية على المعرفة والابتكار والإبداع في تقديم المنتجات والخدمات للمتعاملين بكفاءة وفاعلية وبأسلوب آمن، ومن خلال وسائل تكنولوجية رقمية،**مثل** الهاتف المحمول والحاسبات الآلية وغيرها[3].

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ **كما يقصد بالرقمية** إمكانية تحويل كافة أشكال وأنواع البيانات والمعلومات المكتوبة أو المسموعة أو المرئية، وسواء كانت تلك المعلومات في شكل صور أو أحرف أو أرقام، إلى شكل رقمي أساسه الصفر والواحد، ويمكن نقلها بين أجهزة الحاسبات من خلال الشبكات[4].

✍ **ويعرفه الباحث بأنه** عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها.

✍ **وبذلك فإن التحول الرقمي** يوضح كيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف من تلك الخدمات، فهو يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها وأيضًا في تعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد.

ثانيًا: مقومات ومتطلبات التحول الرقمي:

1- **الجوانب الأساسية والتي تشتمل على ما يلي**[5]:

- **البنية التحتية للأعمال الإلكترونية (شبكات الإنترنت والاتصالات).**
- **الابتكارات الرقمية (أشباه المواصلات والمعالجات).**
- **التقنيات الأساسية (أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية).**

2- **قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية** التي تنتج المنتجات الرئيسية أو الخدمات التي تعتمد على التقنيات الرقمية الأساسية **(كالمنصات الرقمية والتطبيقات المحمولة وخدمات الدفع الرقمية)**[6] .

3- **القطاعات الرقمية** والتي تشتمل على المنتجات الرقمية وتستخدم الخدمات بشكل متزايد كالتجارة الألكترونية.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍**ويأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة** في سياق " **استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030**"، والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية الرامية لتحديث إدارة المالية العامة، وتحسين تعبئة الموارد، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام باستخدام التقنيات الرقمية[7]. **فعلى مستوى السياسات المالية**، عملت وزارة المالية على تحسين طريقة آداء الخدمات المالية بسهولة وكفاءة وفعالية، وتطبيق آليات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي، بالإضافة إلى تطوير طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة في إطار منهجية البرامج والآداء، وكذلك تطوير النظم الضريبية والإقرارات الضريبية الرقمية، وتفعيل التحصيل الإلكتروني بكافة جهات الدولة والدفع الإلكتروني للمدفوعات الحكومية، بالإضافة إلى إنشاء النافذة الواحدة بالجمارك المصرية،وكذلك التحول الرقمي الخاص بنظم التعاقدات الحكومية، وذلك بهدف تحفيز بيئة الاستثمار على النحو الذي يُسهم في تعزيز بنية الاقتصاد القومي وتعظيم الإيرادات العامة للدولة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقليل الفساد [8].

✍**وعلى مستوى السياسات النقدية**، فقد حقق البنك المركزي تطورًا هائلًا في سياسة الشمول المالي، بما يضمن تحقيق النمو الاحتوائي لكافة الفئات، ويساعد في دمج المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، ويجنب الأفراد المخاطر العالية للخدمات المالية غير الرسمية، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إصدار عملة رقمية رسمية.

✍**أيضًا اتجهت الحكومة المصرية بداية من شهر يوليو 2018م** إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية للمبالغ التي تزيد عن **5000 جنيه** من خلال الوسائل الإلكترونية عبر مركز الدفع الإلكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية. **وعلي صعيد آخر**، استخدمت الحكومة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة من أجل السيطرة على الإنفاق الحكومي، يساعد التكامل بين هذا النظام، وحساب الخزانة الموحد،ونظم الدفع الإلكتروني، والوحدات المحاسبية التي تقوم بأعمالها من خلال تلك المنظومة عبر دورة الوثائق الإلكترونية على تشديد

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

الرقابة الإلكترونية على وحدات المحاسبة، كذلك تقوم الحكومة المصرية حاليًا بصرف رواتب موظفي الجهاز الإداري بالدولة وأيضًا العاملين في جميع الوحدات المحاسبية الموازنة الدولة والهيئات الاقتصادية إلكترونية، حيث تم إصدار 4,9 مليون بطاقة إلكترونية لصرف مرتبات العاملين بالدولة، وسبع مليون بطاقة لأصحاب المعاشات.

✍ **ومن أجل زيادة كفاءة المنظومة الضريبية** تسعى وزارة المالية في إطار برنامج إصلاح الإدارة الضريبية إلى بدء التقديم الإلزامي لإقرارات مقدمي الضرائب لكل من ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الدخل إلكترونية، وهو ما سيساعد على إثراء قاعدة بيانات الضرائب الخاصة بالنشاط الاقتصادي[9].

✍ **كما تعمل وزارة المالية أيضًا على رقمنة نظم الإفراج الجمركي** من خلال التوقيع الإلكتروني مع استخدام قاعدة بيانات الكترونية واحدة، بما يضمن النزاهة والشفافية في سير العمل وتنشيط التجارة الخارجية، استكمالا المنظومة رقمنة المالية العامة، أصدرت مصر قانون جديد للتعاقدات الحكومية في أكتوبر 2018م، حيث تم إطلاق البوابة الحكومية للمشتريات لتوفير احتياجات الوزارات المختلفة، كما تسعى وزارة المالية إلى إرساء منظومة الفوترة الإلكترونية من خلال العمل على إصدار قانون منظم لذلك بما يساعد على تعزيز الحصيلة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وهو ما سوف ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد القومي ككل.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

المطلب الثاني

معوقات التحول الرقمي وسبل التغلب عليها

أولاً: عدم وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي:

✍ **تستند التجارب العالمية الناجحة** على صعيد الرقمنة إلى وجود رؤى وطنية شاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول الشامل على مختلف الأصعدة والتي يمكن البناء عليها لمساعدة عمليات التحول الرقمي في القطاعات المختلفة وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية تضمن نجاح هذا التحول[10].

✍ **بناءً عليه**، من شأن البلدان العربية التي يتبنى عدد كبير منها رؤى واستراتيجات مستقبلية للتحول الرقمي الاستفادة من الزخم الذي تتيحه التقنيات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة في تطوير وزيادة مستويات كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام وتحقيق نقلة في السياسات العامة وتقديم الخدمات الحكومية بما ينعكس إيجابا على رفاهية المواطنين.

ثانيًا:الشمول المالي أساس النجاح مبادرات رقمنة المالية العامة:

✍ **يقصد بالشمول المالي**، إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خالل القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيًا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية[11].

✍ **يعدُ الشمول المالي** أساس النجاح مبادرات رقمنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، فنفاذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لرقمنة المالية العامة . في

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى تواضع نسبة نفاذ الأفراد والشركات في المنطقة العربية إلى الخدمات المالية والمصرفية مقارنة بالمتوسط العالمي والمستويات المسجلة في باقي الأقاليم الأخرى.

✍ **لذلك تبدو الحاجة** ملحة في عدد من البلدان العربية إلى تبني استراتيجيات داعمة للشمول المالي بالتركيز على زيادة الشمول المالي للشباب والإناث والسكان في المناطق النائية عبر تطبيق مجموعة من السياسات على جانبي العرض والطلب الخاص بالخدمات المالية والمصرفية[12].

ثالثاً:مخاطر اختراق الخصوصية وسرية البيانات ودعم الأمن السيبراني:

✍ **رغم المكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد رقمنة المالية العامة**، تشير تجارب بعض الدول رغم ذلك إلى وجود بعض المخاطر التي ترتبط بهذا التحول وخاصة فيما يتعلق بحالات الخروقات التي تعرضت لها هذه النظم وتم على أثرها انتهاك خصوصية وسرية بيانات المسجلين في بعضها. **ففي الولايات المتحدة الأمريكية** تمت سرقة البيانات من مصلحة الضرائب ووزارة الخارجية بما أشار إلى ضعف النظم الحكومية. **فيما تعرضت بعض الدول الأوروبية** لعدد كبير من المطالبات الاحتيالية ، شكلت في مجملها مطالبات ضخمة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة[13]. كذلك تعرض نظام الهوية الوطنية المطبق في الهند لعدد من الخروقات تم على إثرها تسريب أسماء وعناوين وأرقام الهوية الوطنية وتفاصيل الحسابات المصرفية لعدد 1,4 مليون متقاعد بطريق الخطأ من قبل مكتب الضمان الاجتماعي الحكومي. كما تمكن بعض البائعين المجهولين على تطبيق واتساب من بيع بعض البيانات الخاصة بعملاء النظام[14].

✍ **وعليه**، تتطلب التحولات الرقمية جهود مكثفة على مستوى السلطات الرسمية لإقرار الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة الحماية سرية البيانات والخصوصية ودعم مستويات الأمن السيبراني بما يزيد من مستوى ثقة المتعاملين في الأنظمة المرتبطة برقمنة المالية العامة ولاسيما على ضوء حجم المعاملات الضخم الذي يتم عبر هذه الأنظمة[15].

رابعًا:القيود المؤسسية والقانونية وقيود القدرات البشرية:

✍ **تستلزم مبادرات التحول الرقمي** جهود حكومية لدعم القدرات المؤسسية والقانونية والكفاءات البشرية المتوافرة في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة. فمن جهة

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

تتطلب عملية رقمنة المالية العامة سن حزمة من القوانين التي تنظم عمليات الدفع الإلكتروني، ورقمنة المشتريات الحكومية، وغيرها من التشريعات الداعمة لهذا التحول، إضافة إلى بعض التغييرات المؤسسية والتنظيمية التي يفرضها هذا النوع من أنواع التحولات. كذلك من المهم تطوير القدرات البشرية في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة بما يسمح بوجود رؤى واضحة الماهية الإصلاحات المطلوبة على مستوى المالية العامة بشكل عام، وكيف يمكن لرقمنة المالية العامة أن تساهم في تنفيذ وزيادة كفاءة هذه الإصلاحات بشكل خاص وبدون وجود هذه الرؤى فلن تسهم رقمنة المالية العامة في تحقيق الأهداف المرجوة منها[16].

خامسًا: الحاجة إلى دعم البنية التقنية:

- **العديد من مبادرات رقمنة المالية العامة** تقوم على وجود بنية أساسية رقمية داعمة ولازمة لهذا التحول، من أبرزها اتساع نطاق انتشار تقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لاسيما انتشار استخدام الهاتف المحمول والنفاذ إلى البنية الأساسية الرقمية، خاصة في المناطق المحرومة والنائية وهو ما سوف يساعد الحكومات على تحقيق مكاسب كبيرة منم الاتجاه نحو رقمنة المالية العامة[17].

سادسًا:الأمية التكنولوجية:

- **تعدُ الأمية التكنولوجية أحد أبرز معوقات التحول الرقمى** الذى بدأته مؤخرا لتعظيم الاستفادة من التطور التقنى فى تقديم الخدمات للمواطنين والاعتماد عليها بشكل أساسى فى التعاملات اليومية[18].

- **لذلك تواجه الكثير من الدول النامية** العديد من التحديات تتمثل فى القضاء على الأمية التقليدية من جهة، والأمتين المعلوماتية والمعرفية من جهة أخرى، وهذا يتطلب بناء بيئة معرفية التى يجب أن تسهل وتشجع الفرد على اكتساب مهارات التعلم والتدرب الذاتى المستدام مدى الحياة، مع التركيز على مراجعة ما تم تعلمه سابقاً ومعاودة التعلم.

- **وفى هذا السياق، يرى الباحث ضرورة مواجهة الأمية التكنولوجية**، من خلال إبراز أهم المعوقات نحو التحول الرقمى لتعظيم الاستفادة من التطور التقنى فى تقديم الخدمات للمواطنين والاعتماد عليه بشكل أساسى فى التعاملات اليومية.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ **كما يري الباحث** ضرورة العمل على محو الأمية الإلكترونية والتكنولوجية من خلال بعض وسائل الإعلام، الأمر الذى يتطلب التركيز على وجود حملات موسعة لنشر ثقافة التحول الرقمى، فضلا عن القيام بتدريب مقدمى الخدمات على التطور التكنولوجى.

سابعًا:من أبرز المعوقات التي تقابل عملية التحول الرقمي، هو ضعف الإنترنت:

✍ **ويرى الباحث**، ضرورة اتجاه الحكومات نحو الميزانية العامة القطاعية، **فعلى سبيل المثال** في ميزانية **2021**م سوف نوجه معظم الميزانية إلى التحول الرقمي وفي **2022**م سيتم توجيه معظم الميزانية إلى قطاع الصحة أو التعليم، وبذلك نكون تطورنا القطاعات بشكل كامل دون وجود أي نواقص.

ثامنًا: تفرض الثورة الرقمية على الأسواق والمجتمع والحكومات تحديات تتعلق بكيفية التأقلم مع التغيرا ت المستمرة[19].

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

المبحث الثاني

رقمنة المنظومة الضريبية ودوره في تعزيز كفاءة النظام الضريبي

تمهيد وتقسيم:

✍ **يعُد النظام الإداري الضريبي** من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتساهم زيادة كفاءة النظام الضريبي ووضوحه في زيادة قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بأقل تكلفة، والحد من التهرب الضريبي. إضافة إلى ذلك، تساهم كفاءة النظام الضريبي في تحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

✍ **إحدى الآليات التي تساهم** في زيادة تسهيل وتحسين الخدمات الضريبية وكفاءة النظام الضريبي هي رقمنة الضرائب. وتدل رقمنة الضرائب على التحول الرقمي لإدارة الضرائب**(الإدارة الإلكترونية)**. وتعُد الرقمنة جزء من الجهود الحكومية لتطبيق الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات، واستخدام البيانات العامة والشخصية، ودعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليتمم وظائف وأنشطة القطاع العام.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

المطلب الأول

الفواتير الضريبية الإلكترونية كأحد الأدوار المؤسسية لرقمنة الضرائب

أولاً:مفهوم رقمنة الضرائب:

✍ **يقصد بها** تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات الضريبية التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد علي التقنيات الرقمية. وتعزز الأنظمة الضريبية المُعقَّدة ثقافة التهرب الضريبي، وقد تهيئ الفرص للفساد، كما تشكل عبئا على قدرة الدولة في جمع المعلومات عن دافعي الضرائب، حيث أكدت بعض الدراسات ومنها **دراسة مارسيلو استيفاو** على أن انخفاض عدد المدفوعات الضريبية والوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية قد يساهم في الحد من التهرب الضريبي، وتشجيع العديد من الأعمال في القطاع غير الرسمي على الانضمام إلى القطاع الرسمي. **إضافة إلى ذلك**، يساهم تسهيل الإجراءات الضريبية – **التي تشمل رقمنة الضرائب**– في تحسين بيئة الأعمال، حيث إنه وفقًا لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 2019، فإن أحد أهم أسباب رفع مرتبة مصر إلى 114 في 2019 من إجمالي 190 دولة بمجموع 6,1 نقطة من 100 نقطة من المرتبة رقم 128 في 2018 بمجموع 56,22 نقطة؛ هو تسهيل الدولة دفع الضرائب من خلال تطبيق نظام عبر الإنترنت لتقديم ودفع ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة[20].

✍ **يُعد قانون الإجراءات الضريبية الموحد**[*] **رقم 206 لسنة2020م** نقلة تشريعية غير مسبوقة، إذ يستهدف دمج وتبسيط وميكنة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، وضريبة الدمغة، وأى فرائض مالية ذات طبيعة مماثلة أو تتفق فى جوهرها مع الضريبة؛ بما يُسهم فى بناء نظام رقمى متكامل، وإتاحة الخدمات للممولين أو المكلفين إلكترونيًا إضافة إلى السداد الإلكترونى ، دون الحاجة للذهاب إلى المأموريات.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز المراكز الضريبية للشركات بوضعها فى قائمة المخاطر الضريبية المنخفضة، وتبسيط إجراءات التسوية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير المميكنة.

✍ **وتشمل رقمنة الضرائب العديد من الخدمات أو المهام:**

- استخدام النموذج الإلكتروني الموحد لتقديم الإقرارات الضريبية المطلوبة أو الاختيارية وبيانات الدخل الأخرى التي تشمل كشوف المرتبات.
- إرسال بيانات المحاسبة أو مصادر أخرى لدعم الإيداعات مثل الفواتير وأرصدة المراجعة.
- استخدام البيانات مثل الكشوف المصرفية في مطابقتها عبر أنواع الضرائب المختلفة.
- توفير التدقيق الإلكتروني من قبل الجهات الحكومية.
- توفير التقييم الإلكتروني، والسماح لدافعي الضرائب بوقت محدود لتدقيق الضرائب المحسوبة من قبل الحكومة.

✍ **وتتمثل مزايا الإدارة الإلكترونية** في زيادة الشفافية، وانخفاض تكاليف جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يُساهم في كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وتعزيز المساءلة التي ستساهم في انخفاض الفساد، ورفع المساواة الضريبية بين الشركات، وخلق منافسة عادلة بين الشركات، والقدرة على تبادل المعلومات، ومعرفة الوضع الضريبي والمالي لدافعي الضرائب [21].

ثانياً:ماهية الفواتير الضريبية الإلكترونية:

✍ **تُعد منظومة الفاتورة الإلكترونية** إحدى مشروعات تطوير مصلحة الضرائب المصرية وميكنتها، كما أن هذه المنظومة الجديدة تعد من أهم مشروعات التحول الرقمى فى الدولة، مما يسهل عمليات التبادل التجاري بين الشركات بصورة رقمية تواكب أحدث التطورات التكنولوجية العالمية فى هذا المجال، وتضاهى أفضل الممارسات العالمية فى العديد من الدول المتطورة فى العمل الضريبى[22].

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ **وتعرف الفاتورة الالكترونية بأنها** نسخة إلكترونية من الفاتورة الورقية التقليدية، بمعنى أنه يتم إنشاؤها، وإرسالها وتلقيها بشكل إلكتروني بواسطة برنامج إلكتروني، كما أنها تعتبر حل منخفض التكاليف مقارنة مع عملية إعداد الفواتير بشكل يدوى أو ورقى، خاصة للشركات الصغيرة والناشئة اللتين لا تتوفر لديها ميزانية كبيرة[23].

✍ **ويعرفها الباحث بأنها**، مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع والخدمات ولهذا المستند مكونات وخصائص، ويتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونيًا، وإرساله واستلامه من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية وبمعرفة الممول، كما يتم مراجعته والتحقق منه لحظيًا من جانب مصلحة الضرائب.

✍ **تتميز منظومة الفواتير الإلكترونية بخصائص عديدة**، أول هذه الخصائص هو وجود رقم فريد لكل فاتورة، ويسمى هذا بالرقم التعريفي Uuid ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة، أما ثاني هذه الخصائص فهي وجود شكل ومحتوى موحد لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد على أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة.

حيث تقوم برامج تخطيط المؤسسة ERP بإرسال البيانات التي تحددها مصلحة الضرائب إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية وتقوم واجهة برمجة التطبيقات **API** بنقل بيانات الفاتورة بصيغة JSON أو XML دون نقل شكل الفاتورة. كما تتيح أيضًا تكويد موحد للسلع والخدمات، وتشمل الفواتير توقيعا إلكترونيًا مما يضمن تأمينًا كاملًا لبيانات الفواتير وإثبات الحجية القانونية على مستخدمي المنظومة طبقاً للقانون رقم 15 لسنة 2004م بتنظيم التوقيع الإلكترونى. وترسل المنظومة إخطارات لحظية لكل من البائع والمشتري لمشاركتهم بيانات الفواتير ، حيث تتم مشاركة الفواتير بكافة الوسائل التي تتيحها المنظومة، وهى خدمات الويب ،ورسائل قصيرة SMS ، ورسائل بريد إلكتروني، وتطبيقات الموبايل. كما يمكن أيضا – باستخدام المنظومة – حفظ بيانات الفاتورة واستعراضها وطباعتها.

كما تتيح المنظومة خيار ربطها بأي من نظم تخطيط موارد المؤسسة. ويتم تحقيق هذا التكامل باستخدام مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات APIS االتي توفّرها الشركة المنفذة للحل الفني، كما توفر مصلحة الضرائب أيضًا منصة لشرح خطوات التكامل وواجهاته**(SDK)**.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ **وتجدر الإشارة هنا** إلى أن مصلحة الضرائب لا تزال تعمل على ربط منظومة الفاتورة الإلكترونية بالإقرار الإلكتروني، ومن المتوقع إتاحة هذا التكامل في المراحل التالية للمنظومة.

✍ **وتتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية إصدار الفواتير باللغتين العربية والإنجليزية**، كما تسمح بتبادل الفواتير وإشعارات الخصم، وإشعارات الإضافة مع الأطراف والشركات الأخرى، كما تحفظ المنظومة لمستخدميها حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كليًا وإصدار فاتورة أخرى على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانونا للإلغاء، أما في حال وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقا فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة المرتبطة بالفواتير السابقة.

✍ **كما يمكن إصدار إشعارات** مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلاً من فاتورة واحدة مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ تلك الإشعارات مبلغ الفاتورة السابق إصدارها. تمكّن المنظومة مستخدميها أيضًا من إصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الإشعار الدائن مبلغ الفاتورة المرتبط بها.

✍ **أما عند الرغبة في إلغاء فاتورة بعد إصدارها** فإن المنظومة تسمح للبائع بإلغاء الفاتورة الإلكترونية خلال مدة يحددها القانون. وفي هذه الحالة يجب على البائع طلب إلغاء الفاتورة على المنظومة التي ترسل للمشتري إخطارًا بالإلغاء.

✍ **بعد وصول إخطار للمشتري** بالإلغاء يمكنه الموافقة أو الرفض على إلغاء المستند، فإذا وافق على الالغاء يلغى المستند وتصبح حالة الفاتورة على المنظومة(ملغاة)، وفي حالة رفض المشتري إلغاء المستند لا يلغى المستند ويعتبر في هذه الحالة مستنداً صحيح على المنظومة.

✍ **يطلب نظام الفاتورة الإلكترونية** الرقم الضريبي للمشتري– **للتعاملات فوق حد معين يحدده القانون**– لإصدار الفاتورة، وفي حال التعامل مع عملاء غير مسجلين ضريبيًا يجب استخدام الرقم القومي للمشتري بدلاً من الرقم الضريبي .

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍**ومن خصائص منظومة الفواتير الإلكترونية أيضًا** إنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة، ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدى المصلحة؛ **على سبيل المثال** رقم التسجيل الضريبي، اسم الشركة، العنوان الرئيسي.

ويرتبط بكل شركة مفوضين معتمدين، ويمثل نظام تخطيط الموارد المؤسسي **(ERP)** أحد هؤلاء المفوضين، والذي يُعتمد بطريقة آمنة لتبادل المستندات مع المصلحة. كما أنه يتم توقيع كل فاتورة مصدرة توقيعا إلكترونيًا، ويمثل التوقيع الإلكتروني تمثيلاً قانونيًا عن الشركة في جميع تعاملاتها.

✍ **لا تدخل البضائع المستوردة من خارج جمهورية مصر العربية ضمن منظومة الفاتورة الإلكترونية؛** لأن مصدر الفاتورة من خارج جمهورية مصر العربية، لكن في حالة إعادة بيع تلك البضائع لأشخاص أو شركات داخل الجمهورية فتخضع كمعاملة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

✍ **وتعتبر جمهورية مصر العربية** هي الدولة الأولى بالشرق الأوسط التي تطبق **منظومة الفاتورة الإلكترونية** والتى ترتكز على إنشاء نظام مركزي إلكتروني لتلقي ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات من خلال التبادل اللحظي لبيانات الفواتير بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية لحصر المجتمع الضريبي.

✍ مزايا الفواتير الإلكترونية[24]:

- تساعد على الحد من كمية الأوراق المستعملة للتوثيق أو تخزين معلومات المعاملة.
- يستطيع البائعون أن يتخلصوا من كثير من العمليات اليدوية **مثل(الطباعة، والإرسال البريدى، والتوثيق، والتخزين، والتوفيق بين الفواتير الورقية).**
- تتيح معايير الفوترة الإلكترونية نقل البيانات بصورة سريعة وفعالة، ويحد بذلك من الفترة الزمنية التى تستغرقها دورة عملية إعداد الفاتورة.
- تحديث حالة الفاتورة، والتحويل السريع للفواتير لموافقة الدافعين عليها، ونظم الإدارة السريعة لحل النزاعات تنتج خدمة أفضل للعملاء.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

- يتلقى الدافعون على تحديثات منتظمة عن حالة الفاتورة وتوقيت السداد، مما يمكنهم من تقدير التدفق النقدي الخارجي بتيقن، ويساعدهم بذلك على إنجاز أفضل وإدارة فاعلة لرأس المال العامل.
- المقدرة على إعطاء تخفيضات على السداد الفورى.
- يعطى بعض الموردين تخفيضات إذا دفعت الفواتير التى أصدروها بسرعة، وكثير من العملاء يرغبون فى الاستفادة من هذه التخفيضات.

✍ **يُظهر تنوع الأدوات التي تستخدمها الدولة** لضم قدر ما تستطيع من القطاع غير الرسمي،أهميته للإيرادات العامة للدولة التي تتمحور أساسًا حول الإيرادات العامة، بما يجعل كُل زيادة في الحصيلة الضريبية تُسفر عن خفض مُعتبر في العجز الكُلي للموازنة. وتزداد هذه الأهمية في ضوء ضخامة الاقتصاد غير الرسمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل كُل جُهد لضم شريحة منه ولو بسيطة، فائدة ضخمة للاقتصاد المصري[25].

✍ **وتعمل منظومة الفاتـورة الإلكترونيـة** على توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والذى أصبح أحد شواغل الدولة في فترة ما بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي. حيث بدأت تُشكل المُبادرات وتُعيد صياغة القوانين لتحويله إلى الرسمية، ولعل أبرز الجهود في ذلك المجال هي مُبادرة الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي بهدف مد التغطية المصرفية لعدد أكبر من الأعمال بما يضمها إلى القطاع الرسمي. **من جانب آخر صدر قانون تنمية المشروعات المتوسطـة والصغيـرة رقم 152 لسنـة 2020م** الذي قدم صياغة جديدة لمفهوم الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعتمد على حجم الأعمال إضافة إلى المفهوم الذي قدمه القانون القديم 141 لسنة 2004م مُعتمدًا على معيار رأس المال وعدد العاملين، علاوة على مجموعة ضخمة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية تُساعد في ضم شريحة أخرى من القطاع غير الرسمي. ولم تتوقف جهود الدولة على هذا المستوى الكُلي بل ذهبت إلى مُستويات جُزئية أدق، مثل إعادة تقديم المنظومتين الضريبية والجمركية بشكل يُحكم الرقابة بما يدعم الجهود التحفيزية السابقة[26].

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

المطلب الثاني

رقمنة الضرائب في ضوء بعض التجارب الدولية والعربية

أولاً: التجارب الدولية:

✍ **تتفاوت تجارب بلدان العالم في التحول الرقمي في عمليات الموازنة العامة**، حيث سبق عدد من بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامية في مثل هذه التحولات منذ سنوات. فعلى سبيل المثال تم رقمنة كافة المدفوعات الحكومية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2013م. كما حققت بلدان متقدمة أخرى إنجازات ملموسة في هذا الصدد حيث لا تتجاوز نسبة المدفوعات الحكومية غير الرقمية في كل من أسبانيا وإيطاليا نسبة 10 في المائة حاليًا[27].

✍ **كذلك تقوم الآن دول مثل المملكة المتحدة وإستراليا وروسيا** بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات على الفور من خلال أنظمة الرواتب الإلكترونية والفوترة الإلكترونية، في السياق ذاته، تمكنت بعض الدول مثل المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية، حيث تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف السلوك الاحتيالي للمستوردين على الحدود، وهو ما ساهم في زيادة الحصيلة الجمركية السنوية بنسبة تصل إلى**(1–2)** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفق بعض التقديرات. كما ساعد التحول الرقمي على زيادة نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظم المشتريات الحكومية في المكسيك بنسبة 20 في المائة خلال عام 2018م مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2017م[28].

✍ **من جانب آخر**، هناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنة المالية العامة في الدول النامية. **ففي الصين** تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفوترة الإلكترونية واستخدام تقنيات **البلوكشين**[*] من التحقق من امتثال الشركات الضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة لرقمنة المالية العامة.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

✍ **تعدُ الهند أولي الدول فى استخدام تكنولـوجيا البصمة البيوميترية**، حيث تبنت الحكومة في عام 2009م مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم(**Aadhaar**)، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، حيث بلغ عدد مسجلين في النظام حوالى 1,2 مليار مواطن **(99 في المائـة من سكان الهند، يشكلون نحـو 15 في المائـة من سكـان العالـم)** [29].

✍ **يستـند النظـام** إلى اثنى عشر رقمًا مدعومًا بالمصادقة من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتًا آمنًا وفريدًا للهوية من خلال فحص بصمة الإبهام أو القزحية عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبط برقم الهاتف النقال، رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه بهدف زيادة مستويات الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية التي زادت بنحو 240 مليون حساب مصرفي في أشهر قليلة من تدشين النظام إلا أنه قد مكن الحكومة أيضًا من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية ودفع المعاشات، حيث يتم من خلال هذا النظام توصيل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصرف الآلي عبر الهاتف المحمول.

كما مكن النظام الحكومة من التنقيح الدوري لقوائم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لمنع الازدواجية أو وصول الدعم لغير المستحقين، كما تم مؤخرة إلزام المواطنين بربط إقراراتهم الضريبية بنظام الهوية الوطنية. في ضوء نجاح النظام الخاص بالهوية الوطنية للأفراد تسعى الحكومة حالية إلى تطبيقه على مستوى الشركات.

يرتبط بالنظام حاليًا أكثر من مليار حساب مصرفي وهاتف محمول وتم من خلاله تنفيذ معاملات بقيمة 12 مليار دولار وحققت الحكومة جراء تفعيل هذا البرنامج وفورات كبيرة على صعيد الموازنة العامة للدولة بلغت أضعاف كلفة تطبيقه ، حيث تشير التقديرات إلى أنه وفر للحكومة نحو 10 مليار دولار تقريبًا خلال عامي 2017 و 2018م، فيما بلغت كلفة تطبيقه 1,3 مليار دولار [30].

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

يشار إلى أن تطور نظم الدفع الإلكتروني في الهند قد ساهم بشكل كبير في نجاح التجربة ، حيث شهدت تطورًا ملحوظة في الآونة الأخيرة وهو ما يتوقع معه أن يصل حجم سوق الدفع الإلكتروني في الهند إلى 500 مليار دولار سنوية عام 2020 وهو ما سوف يؤهل سوق الدفع الإلكتروني إلى أن يساهم بنحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت . كما ساهم تعاون كافة الجهات والدعم السياسي الكبير للمشروع في نجاحه.

ثانياً:التجارب العربيـــة:

- **حرصت الحكومات العربية** في إطار خططها القومية الهادفة إلى التحول الرقمي ومساعيها للإصلاح المالي إلى التحول نحو رقمنة المالية العامة. وقد حقق العديد من الدول العربية نجاحات ملموسة في هذا الإطار.
- **ففي الأردن**، يتمكن الممولون من السداد الإلكتروني للضريبة على الدخل، وضريبة المبيعات إلكترونية.
- **وفي الإمارات**، تبنت وزارة المالية منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للارتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الإلكتروني التي تم تدشينها في عام 2001. يتميز الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الإلكتروني الذي تم تشغيله في عام 2011 بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية بمنصات نظم مهيأة لذلك، تتسم بالمرونة وبما يتماشى مع تطبيقات خدمات الحكومة الإلكترونية وقابلة للتشكيل والتطوير اللامحدود لتطبيقات خدمات السداد على الإنترنت والهاتف المحمول والتحصيل الإلكتروني. يستخدم الدرهم الإلكتروني حاليا لسداد مقابل أكثر من 5000 خدمة حكومية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص[31].
- **تتميز منظومة الدرهم الإلكتروني** بتعدد أنواع بطاقاتها، وتوفر رسوم خدمات مخفضة، لا تتطلب حساب بنكية، جميعها مدفوعة سلفاً، قابلة لإعادة التعبئة وتعتمد على السحب من الرصيد، المدفوع أو المغطى ببطاقات الائتمان، بطريقة ذكية وآمنة، منذ إطلاق الجيل الثاني لمنظومة

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

بطاقات الدرهم الإلكتروني ، تم تقديم حوالي 100 مليون خدمة إلكترونية بقيمة إجمالية بلغت 21,66 مليار درهم حتى نهاية عام 2015.

✍ **في تونس،** يسمح للممولين بسداد ضريبتي القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات إلكترونية، **وفي السعودية،** تم تطوير منصة " سداد " للدفع الإلكتروني بما يخدم الأفراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والتوافق مع أفضل الممارسات. يتم من خلال هذه المنصة الدفع الإلكتروني الضرائب القيمة المضافة .

✍ **في السـودان،** يعتبر زيادة أعداد دافعي الضرائب من أبرز التحديات التي تواجه السياسة المالية التي ترتكز بشكل كبير على الإيرادات الضريبية التي تسهم بنحو 83 في المائة من إجمالي الضرائب،في هذا السياق، تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، إلى أن عدد المسجلين لديها كدافعي ضرائب يعتبر محدودة مقارنة بعدد السكان الذي يقترب من 41 مليون نسمة[32].

✍ **وفي إطار سعي وزارة المالية** والتخطيط الاقتصادي للاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، تم تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني في السودان منذ عام 2015 باستخدام نظام " **أورنيك 15 الإلكتروني**"[33].

✍ **كما تم إطلاق خدمة "علينـا"** التي تعتبر أول خدمة للفوترة والسداد والتحصيل الإلكتروني، تعمل الخدمة على ربط أنظمة المؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والتجار بأنظمة الربط الإلكتروني، مع إمكانية سداد رسوم المؤسسات عبر نوافذ عدد من البنوك والصرافات الآلية ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الإلكتروني في السودان، كما يمكن القيام بالسداد عبر الأنظمة الإلكترونية، وبطاقات المحفظة الإلكترونية، وبوابة الرسائل القصيرة، ومركز الاستعلام الإلكتروني، فضلا عن توفير آلية سهلة وسريعة التحويل الأموال بين الأفراد. ساهم النظام في ضبط عمليات التقدير الجزافي للضرائب وساعد على زيادة عدد الممولين بشكل ملموس. **وفي المغـرب،** اتجهت الإدارة العامة للضرائب إلى تطوير خدمة سداد الضرائب عبر الإنترنت لتمكين الممولين من الإقرار والدفع الإلكتروني لضرائب المبيعات والشركات والدخل. **كما تبنت موريتـانيـا** نظامة إلكترونية للتخليص الجمركي ساعد في خفض الوقت اللازم لإنجاز **مثل** هذه المعاملات [34].

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

النتائـج والتوصيـات

أولاً:النتـــائـــج:

1- **توجد ضرورة حتمية لإصلاح التشريعات الضريبية** وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي بإدخال بنية تكنولوجية حديثة تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب.

2- **تعاني الإدارة الضريبية المصرية** من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم فعالية التدريب الضريبي وعدم انسيابية العلاقات بين مختلف المستويات الإدارية وعدم الالتزام بمفاهيم الجودة .. الخ ، الأمر الذي كشف عن وجود بعض القصور في مواد القانون ولائحته التنفيذية.

3- **تتجسد أهمية التحول الرقمي** في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين، على النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع بشكل أكثر دقة، وتحصيل حق الدولة.

4- **تستهدف تطبيق منظومة الفواتير الضريبية الالكترونية** القضاء على السوق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الشركات العاملة فى السوق المصرية، وتسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.كما تعدُ هذه المنظومة خطوة هامة على طريق التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030م، وخطوة رئيسية لتطوير المنظومة الضريبية، ورفع كفاءة الفحص الضريبي.

5- **يسهم تقديم الإقرارات الضريبية الالكترونية** في إنهاء حالات التكدس من خلال عدد مرات تردد الممولين والمسجلين على مأموريات الضرائب، وكذلك تخفيض تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامهم الأساسية في فحص الملفات الضريبية خاصة ذات القيم الكبيرة للحد من التهرب الضريبي.

ثانيًا: التوصيـــات:

1- إنشـاء جهة متخصصة معنية بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاعات كافة بما يضمن زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

2- **توفير بنية تحتية تكنولوجية**، تساهم في مواكبة التطورات المحيطة بها من كل جانب، حتى تصبح جزءاً من التطور العالمي، إلى جانب دراسة التعديلات المطلوبة في التشريعات المصرية، في ما يتعلق بتحديد حق الدولة المصرية، في فرض الضريبة على هذا النشاط وحق الإدارة الضريبية فى الحصول على المعلومات، وكذلك الحوافز المطلوبة لجذب الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي.

3- **تعزيز المهارات الرقمية** لدى الأفراد والشركات، حيث من الضروري تحسين مهارات وقدرات الأفراد والشركات الرقمية في الدول العربية من أجل مواكبة مستجدات حقبة الثورة الصناعية الرابعة.

4- **ضرورة وجود** وتفعيل مهام المجلس الاستشاري الضريبي بشأن الإشراف والرقابة على أعمال الإدارة الضريبية ومدي التزامها بالقوانين والتشريعات الحاكمة.

5- **العمل على تكثيف الجهود الإعلامية لمصلحة الضرائب المصرية**، من خلال مراكز الدعم الفني والاتصال، وورش العمل واللقاءات والندوات التى يتم تنظيمها مع كل الممولين، الأمر الذى يسهم فى تأهيل المجتمع الضريبي لمواكبة التطوير.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

المراجع العربية والأجنبية

(1) **محمود عبدالـــرحمن كامل مكاوي**. معوقات التحول الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر **"دراسة استكشافية".** مؤتمر إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر2030م، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لوحدة أ. د/ محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر،2019م، ص20.

(2) **Juswanto & Simms, Wawan, Rebecca:**Fair Taxation In The Digital Economy, ADB Institute, Policy Brief, No. 5, December,2017, P1.

(3) **عبدالوهـــاب غـنيم**. التحول الرقمي ورؤية مصر 2030. مؤتمر إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر2030، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لوحدة أ. د/ محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر،2019م، ص11.

(2) **Hallzhieva, Eli**: Impact of Digitalization on International Tax Matters (Challenges And Remedies The Taxes Committee), European Parliament, February, 2019, P14.

(3) **Nazarov & Other, M. A:** Digital Economy: Russian Taxation Issues, International Scientific Conference "Global Challenges and Prospects of The Modern Economic Development", The European Proceedings of Social & Behavioral Sciences.2019, P1274**.**

(6) **مصطـفـى أحمـــد آميـــن**. التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة. مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد التاسع عشر، سبتمبر،2018م، ص13.

(7) **وزارة المـــاليـــــــة.** جمهـــوريـــــة مصـــر العـربيـــة، ابريـــل،2019م.

(8)**هبـة عبدالمنعـــم**. رقمنـــة الماليـــة العامـــة. صندوق النقـــد العربـــي، أبوظبـــي، الامارات العربيـــة المتحـــدة، العدد الثاني، ابريل،2019م، ص4.

(9) **آمـــال علـي إبـــراهيم**. دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع **إشـارة خـاصـة للاقتصـاد المصـري**). مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير،2021م، ص272.

(10) **نـــوال علـي البلـوشيـــة وآخرون**. واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية. مجلة دراسة المعلومات والتكنولوجيا، جمعية المكتبات المتخصصة، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر،2020م، ص4. **انظر أيضًـــا، هبـــة عبدالمنعـــم**. المرجـــع السابـــق. ص6.

(11) **حنـــان علاء الديـــن عبدالصـــادق جعـفـــر**. آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول،2020 م، ص494.

(12) **نهـلة أبو العـــز**. أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمولى المالى في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد الحادى عشر، العدد العاشر، إبريل،2021م، ص 348-349.

(13)**Sanjeev Gupta Et Al:**"Public Finance Digitization", IMF, March,2018.

(14)**OECD:**"Innovative Government: Case Study: India Aadhaar",2018.

(15) **سالـم محمد معطش جمعان العنـزي**. دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19" **دراسة ميدانية على البنوك الكويتية"**. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإداريـة، كليـــة التجـــارة، جامعـــة الســـادات، المجلد الســـادس، العدد الأول،2020م، ص 136.

(16) **الوليد طلـحة، سفيـان قعـلول**. الاقتصاد الرقمي في الدول العربية **"**الواقع والتحديات**"**. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، اكتوبر،2020م، ص11.

(17) **سوزان عـوني عبد الله القواسمي**. أثر مرونة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين" دراسة حالة البنك التجاري الأردني". رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن،2015م، ص30-31.

(18) **يحيـاوي محمد وآخرون**. محو الأمية المعلوماتية كضرورة للانتقال نحو التعليم الإلكتروني. أعمال المؤتمر الدولي الثالث" العولمة ومناهج البحث العلمي"، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، 2014م، ص44.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2021): Volume 4, Issue 2, July 2021
Received: June 2021, Accepted: July 2021

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

(19) **سانجيف غوبتا وآخرون.** رقمنة المالية العامة" التكنولوجيا تعيد تشكيل كيفية جمع الحكومات للأموال وإنفاقها"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، مارس،2018م، ص15.

(1) **The Doing Business**,Comparing Business Regulation In 190 Economies, World Bank Group, 2020,P4.

(*) **قانون الإجراءات الضريبية الموحد والصادر برقم 206لسنة2020م** هو أحد أهم القوانين الضريبية التي صدرت في مصر، حيث يتضمن إجراءات موحدة لكل أنواع الضرائب في مصر –**عدا الضرائب العقارية**–. وقد جاء قانون الإجراءات الضريبية الموحد في 81 مادة، ليحل محل العشرات من المواد في القوانين الضريبية الأخرى، وخاصة قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005م، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67لسنة 2016م.

(21) **محمد موسى على شحاتة.** دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030م" بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة السادات، المجلد السادس، العدد الأول،2020م، ص14.

(22) **آمال على إبراهيم.** دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع **إشارة خاصة للاقتصاد المصري**). مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير،2021م، ص272.

(23) **يزن عبدالمجيد أحمد نزال.** الثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الاردن،2020م، ص11.

(24) **قارة مولود بن عيسى.** الفاتورة التقليدية والإلكترونية" هل هي أخوة أشقاء ام أخوة أعداء". مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد الخامس عشر،2015م، ص291-298.

(25) **محمد احمد مطر.** أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة من 1996-2017م. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني،2021م، ص98.

(26) **رجب مهدي.** تطور مصلحة الضرائب من الورقية إلى الإلكترونية. مجلة المال والتجارة، العدد ستمائة وثلاثة وعشرون،2021م، ص33.

(27) **Gaspar. V, Verdier G**: "The Digital Gamble: New Technology Transforms Fiscal Policy", April,2018.

(28)**Yolandat . T, Wright N**: The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank,2018.

(*) **تعرف تقنية البلوك تشين أو سلسلة الكتل**، بأنها أكبر قاعدة بيانات رقمية آمنة، شفافة، فائقة السرعة، منخفضة التكلفة، لا مركزية تدار بواسطة مستخدميها بلا وسيط، غير قابلة للتعديل أو الإزالة. وتقوم آلية عمل هذه التقنية على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بكل ما يتم من معاملات داخل كتل مسلسلة زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث، بحيث تشكل هذه الكتل سلسلة، تعرف بسلسلة الكتل، تحتوي كلاً منها على معلومات ذات صلة بالكتلة السابقة عليها، بحيث يكون من المستحيل تعديل أى كتلة دون إحداث تعديل في السلسلة بأكملها، الأمر الذي يجعل من القرصنة على تلك المعلومات أمراً شديد التعقيد. **أنظر في ذلك، أشرف جابر.** البلوك تشين والإثبات الرقمي في مجال حق المؤلف. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الأول، العدد الأول،202م، ص35.

(29) **OECD:** "Innovative Government: Case Study: India Aadhaar",2018.

(30) **Sanjeev Gupta et al:** Op. cit.

(31) **وزارة المالية.** دولة الإمارات العربية المتحدة.2019م.

(32) **صندوق النقد العربي.** التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2018م.

(33) **وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.** السودان،2019م.

(34) **وزارة المالية** المملكة المغربية. 2019م.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology